

## مركز حقوقي يصدر بيانا حول جريمة الاحتلال شرقي خان يونس



29 نوفمبر 2019 - 18:29

أصدر المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، مساء الجمعة، بيانا صحفيا حول الأحداث شرق خان يونس جنوب قطاع غزة اليوم، والتي أسفرت عن استشهاد فتى، وإصابة آخرين برصاص الاحتلال.

وذكر المركز في بيان صحفي، وصل "صوت فتح" نسخة عنه، "قتل طفل فلسطيني وأصيب 7 مدنيين آخرين منهم 5 أطفال بجروح مساء اليوم الجمعة الموافق 29/11/2019، في استخدام قوات الاحتلال الإسرائيلي القوة المفرطة ضد عشرات المتظاهرين شرق خان يونس، جنوب قطاع غزة".

وأضاف، "وفق المعلومات التي توفرت لباحث المركز، ففي حوالي الساعة 2:45 مساء اليوم المذكور أعلاه، توافد نحو 300 مواطن إلى مخيم العودة في بلدة خزاعة شرق خان يونس، على الرغم من إعلان الهيئة الوطنية العليا لمسيرة العودة وكسر الحصار إلغاء الفعاليات المقررة هذا اليوم. اقترب عشرات المواطنين ومنهم شبان وأطفال من الشريط الحدودي مع إسرائيل، وسط هتافات ورفع أعلام فلسطين، ومحاولات لإلقاء الحجارة والاقتراب من الشريط المنكور. أطلقت قوات الاحتلال المتمركزة داخل الشريط الحدودي، أعيرة نارية ومعدنية مغلقة بالمطاط وقنابل الغاز المسيل للدموع، تجاه المتظاهرين ما أدى إلى مقتل الطفل فهد وليد محمد الأسطل، 16 عامًا، من سكان خان يونس، وأصيب بعبارة ناري في البطن، ونقل عبر سيارة إسعاف تابعة للهلال الأحمر في حوالي الساعة 3:08 مساء إلى مستشفى غزة الأوروبي ووصفت حالته بالخطيرة وأعلن عن وفاته بعد قليل من وصوله المستشفى. كما أصيب 7 مواطنين منهم 5 أطفال أحدهم بجروح، نتيجة إصابتهم بأعيرة نارية ومطاطية، ووصفت حالتهم بالمتوسطة".

وتابع، "وفق توثيق المركز، ترتفع حصيلة الضحايا في المسيرات السلمية ضمن مسيرة العودة منذ انطلاقتها في 30 مارس 2018 إلى (215) قتيلا منهم (47) طفلاً، وامرأتان، و(9) من ذوي الإعاقة، و(4) مسعفين، وصحفيان. أما الإصابات فارتفعت إلى (14713) مصابًا، منهم (3696) طفلاً، و(387) امرأة، و(253) مسعفاً و(218) صحفياً، علماً أن بعضهم أصيب عدة مرات".

وأردف، "يدين المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بشدة هذه الجريمة التي تقدم دليلاً آخر على استمرار استخدام قوات الاحتلال للقوة المفرطة ضد المدنيين الفلسطينيين، بهدف قتلهم حتى دون ان يكون هناك ما يهدد حياة الجنود بالخطر. ويدعو المركز مجدداً المجتمع الدولي للحرك الفوري لوقف جرائم الاحتلال، ويجدد مطالبته للأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة الوفاء بالتزاماتها الواردة في المادة الأولى من الاتفاقية والتي تتعهد بموجبها بأن تحترم الاتفاقية وأن تكفل احترامها في جميع الأحوال، كذلك التزاماتها الواردة في المادة 146 من الاتفاقية بملاحقة المتهمين باقتراح مخالفات جسيمة للاتفاقية، علماً بأن هذه الانتهاكات تعد جرائم حرب وفقاً للمادة 147 من

اتفاقية جنيف الرابعة لحماية المدنيين وبموجب البروتوكول الإضافي الأول للاتفاقية في ضمان حق الحماية للمدنيين الفلسطينيين في الأرض المحتلة".